

اثر المحاسبة على القيمة العادلة في تحسين جودة معلومات التقارير المالية
(دراسة تطبيقية على بنك المزارع التجاري)

the effect of accounting for fair value in improving the quality of
financial reporting information

د. رحاب قريب الله الإمام فضل الله*

جامعة كرري ، السودان ، rehabgreb@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/10/28 تاريخ القبول: 2024/11/11 تاريخ النشر: 2025/1/4

Abstract

ملخص

The study aimed to identify the effect of accounting for fair value in improving the quality of financial reporting information. The study reached a number of results, the most important of which are: It was found from the data analysis that the bank uses current prices to measure the fair value of assets.

Key Words: accounting, fair value, improving the quality, financial reporting information.

Jel Classification: G11 ;E2

هدفت الدراسة على معرفة اثر المحاسبة على القيمة العادلة في تحسين جودة معلومات التقارير المالية. وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها: تبين من واقع تحليل البيانات ان البنك يستخدم الأسعار الجارية لقياس القيمة العادلة للأصول.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة، القيمة العادلة، جودة المعلومات، التقارير المالية.

تصنيف جال: G11 ;E2

1. مقدمة

تلعب محاسبة القيمة العادلة دور جوهري في إعادة الثقة والمصدقية للأسعار بالأسواق خاصة في فترات الأزمات المالية، وأن الحاجة إليها أصبحت أكثر إلحاحاً عن ذي قبل في ظل الأزمة المالية الحالية، استخدام القيمة العادلة أكثر مما سبق، لما لها من دور لزيادة المصدقية في المعلومات المالية، وأنه في حالة التخلي عنها سوف يفقد المساهمين الثقة في القوائم المالية. وتعتبر التقارير المالية المصدر الأساسي للمعلومات والتي من أهم أهدافها توفير معلومات عن الوحدات الاقتصادية تفيد المستخدمين مثل المساهمين، الإدارة، الدائنين، العاملين، المستثمرين والجهات الحكومية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ولكي تحقق القوائم المالية هذا الهدف لابد من وجود إطار جيد من المبادئ والمعايير المحاسبية

1.1 مشكلة الدراسة:

يمكن صياغة المشكلة في التساؤلات الآتية:

- هل يؤثر مدخل السوق على جودة معلومات التقارير المالية ؟.
- هل يؤثر مدخل الدخل والتكلفة على جودة معلومات التقارير المالية ؟.

2.1 أهداف الدراسة:

- التعرف علي اثر مدخل السوق وجودة معلومات التقارير المالية.
- إيجاد العلاقة بين مدخل الدخل والتكلفة وجودة معلومات التقارير المالية.

3.1 فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدخل السوق وجودة التقارير المالية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية مدخل الدخل وجودة التقارير المالية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدخل التكلفة وجودة التقارير المالية.

4.1 أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في اثراء المكتبات العلمية وزيادة الجانب النظري للقيمة العادلة من الناحية العلمية بينما من الناحية العملية المساهمة في افادة الشركات والجهات ذات الصلة ومتخذي القرار في اتباع السبل والخطوات الممكنة التي تساهم في تحسين جودة معلومات التقارير المالية.

5.1 منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة الميدانية، تم جمع البيانات الأولية باستخدام إستبانه صممت لهذه الغرض.

6.1 الدراسات السابقة:

دراسة إبراهيم، (2016):

هدفت الدراسة إلى التعرف على نماذج القياس المحاسبي للقيمة العادلة التي تمكن من قياس القيمة الحقيقية للأسهم العادية، ودراسة العلاقة بين القيمة العادلة للأسهم العادية وجودة المعلومات المحاسبية، تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية مما لا يمكن تطبيق نماذج قياس القيمة العادلة حسب المعايير الصادرة من المنظمات المهنية، وبالتالي اللجوء إلى استخدام نماذج قياس بديلة لقياس القيمة العادلة للأسهم العادية، توصلت الدراسة إلى نتائج منها، يمكن قياس القيمة الحقيقية العادلة للأسهم العادية باستخدام نماذج القياس المحاسبي للقيمة العادلة، وقياس القيمة العادلة للأسهم العادية يوفر معلومات محاسبية ملائمة تعكس حقيقة أداء الوحدات الاقتصادية، أوصت الدراسة بعد اعتماد المستثمرين بصورة كلية على القيمة السوقية للأسهم العادية لأن السوق لا يعكس كل الحقائق، وأن تفصح إدارات البنوك عن القيمة العادلة للأسهم العادية ضمن ملحقات القوائم المالية.

دراسة اسماعيل، (2016):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم القيمة العادلة وكيفية قياسها وعلاقتها بملائمة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الاستثمارية، تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات

التالية: ما أثر تطبيق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية، ما علاقة المعلومات المحاسبية الملائمة بترشيد القرارات الاستثمارية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي معتمدة على المصادر الثانوية والأولية، توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها، تصحح المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة التوقعات السابقة لمتخذ القرار، وأن المعلومات المحاسبية الملائمة التي توفرها القيمة العادلة تساعد المستثمر في تقدير التدفقات النقدية لقراره الاستثماري. أوصت الدراسة بضرورة استخدام مدخل السوق الذي يعتمد على القيمة السوقية في القياس المحاسبي، وضرورة اعتماد المستثمر على تحليل السوق في تقدير التدفقات النقدية لقراره الاستثمار.

دراسة على، (2021):

تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما هو أثر القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة على اتخاذ القرار الاستثماري في ظل تحسين جودة التقارير المالية للبنوك العاملة في نبالا؟، هدفت الدراسة للوقوف على مدى تأثير كل من القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية مع التعرف على أثر جودة التقارير المالية في اتخاذ القرار الاستثماري. توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة والمؤثوقيه، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة والملائمة، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة واتخاذ القرار الاستثماري. من أهم توصيات الدراسة تمثلت في ضرورة متابعة المنشآت والمؤسسات المصرفية في مدى تطبيق موجهاات حوكمة الشركات، والعمل على زيادة الوعي بمحاسبة القيمة العادلة مع الالتزام بتبني المعايير الدولية للقيمة العادلة.

2. الاطار النظري

1.2 محاسبة القيمة العادلة:

استخدمت مبدأ القيمة العادلة لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية التي لم تستطع التعبير عن المركز المالي للوحدة بشكل يمكن الوثوق فيه كما أنه بالنظر إلى ما فرضته التوسعات الكبيرة في الاستثمارات على وظيفة المحاسبة حول ضرورة وقوف المستثمرين وحملة الأسهم على حقيقة المركز المالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية وما يطرأ على أوضاعهم من تغيرات، فقد أصبحت المحاسبة التقليدية المبنية على أساس التكلفة التاريخية غير قادرة على الوفاء بتلك المتطلبات الأمر الذي يعزز التحول نحو القيمة العادلة (وصفي، 2004).

1.1.2 مفهوم القيمة العادلة:

يعرف القيمة العادلة منذ نشأتها لمدخل المقياس المحاسبي بأنها "قيمة النقد المتوقع الحصول عليه في حال تم بيع الأصل بتاريخ إعداد القوائم المالية"، كما عرفت القيمة العادلة بأنها: "المبلغ الذي يمكن من خلال تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين مستقلين لديهما معرفة وبينة بالمعلومات المتعلقة بالمعاملة وراغبين في عقدها وتتم في ظروف طبيعية وفقاً لآليات السوق" وتعرف أيضاً بأنها "المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع أصل ما عند وجود رغبة وقدرة مالية بين مشتري وبائع وذلك في حال عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية" (طارق، 2011). ويعرف أيضاً بأنها المبلغ الذي يتم الاتفاق عليه لمبادلة أصل ما أو تسديد إلتزام ما بين طرفين على إطلاع ورغبة في عملية البيع والشراء ولا يوجد بينهم مصالح (القشي، 2014).

2.1.2 أهمية محاسبة القيمة العادلة:

- اكتسبت الأهمية قبل عام 2007م على الرغم من المعارضة الواسعة التي تعرضت لها على نطاق واسع وهنالك أربعة حجج قدمها مؤيدو القيمة العادلة تؤيد آرائهم وتعطيهم الدعم والقوة على معارضتهم الذي افتقروا إلى هذه الحجج (راضي، 2015) وهي:
- زيادة ملائمة المعلومات المقدمة للمستثمرين في ظل محاسبة القيمة العادلة.
 - تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني.
 - أصبحت القيمة العادلة مهمة لتطوير المهنة وتطابق التنظيم للمحددات المعيارية.

- ضرورة التصدي لمشكلة محاسبة المشتقات المالية.(محمد ، 2008).

3.1.2 أساليب قياس القيمة العادلة:

- **مدخل السوق:** يستخدم مدخل السوق عند تقديم الأسعار الممكن مشاهدتها وغيرها من المعلومات الملائمة التي توفرها عمليات السوق بما في ذلك الأصول المتماثلة أو المقارنة.

- **مدخل الدخل:** يستخدم مدخل الدخل عند التقييم بتحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ موحد للقيمة الحالية اعتماداً على افتراض أن شركاء السوق هم السبب في تلك المبالغ المستقبلية (حماد، 2014).

- **مدخل التكلفة:** ويعتمد على المبلغ المطلوب حالياً لإحلال المقدرة الخدمية (أصل من أصول التكلفة) استخدام أسلوب المعالجة البديلة المسموح بها للمحاسبة عن الممتلكات والمصانع والمعدات وهي إعادة التقييم، ويمكن تحديد القيمة العادلة لهذه الأصول من خلال الآتي(خالد ، 2011).

- القيمة السوقية للأراضي والمباني التي عادة ما يتم تحديدها من قبل مقيمين مؤهلين مهنياً للقيام بهذه المهمة.

- القيمة الاستبدالية بعد الاستهلاك، عندما لا يكون هنالك دليلاً على القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة لهذه لأنها نادراً ما تباع (محمد، 2005).

4.1.2 طرق قياس القيمة العادلة:

- **نموذج خصم مقسوم الأرباح النقدي:** يدعى هذا النموذج بنموذج Gordon والذي يفترض عند تقدير القيمة العادلة للسهم، أن القيمة العادلة دالة للقيمة المخصصة لمقسوم الأرباح النقدي المتوقع في المستقبل التي يتم خصمها بمعدل(نور، 2008).

- **نموذج النمو الصفري:** الافتراض الرئيسي لنموذج النمو الصفري ثبات مقسوم الأرباح النقدي المتوقع في المستقبل، أي أن توزيعات الأرباح الحالية مساوية لتوزيعات الأرباح المستقبلية ولجميع (عطا الله، 2008).

– نموذج النمو الثابت: طور هذا النموذج من قبل Gordon عام 1963، فضلاً عن افتراض أن مقسوم الأرباح للسهم الواحد ينمو بمعدل (السيد، 2008).

– نموذج النمو المتعدد: يعد هذا النموذج المطور من قبل سولدوفسكي ومورفي والقائم على أساس انه من غير الواقعي بقاء توزيعات الأرباح المستقبلية الخاصة بالوحدة بدون نمو، كما انه من المستحيل استمرار نموها بشكل ثابت طول عمر المنشأة. لأنه في بداية كل وحدة اقتصادية تنمو توزيعات أرباحها بشكل كبير وبعدها يبدأ معدل نمو التوزيعات بالانخفاض حتى يستقر عند معدلات نمو متقاربة (الصحن، 2007).

– نموذج القيمة الحالية لفرص النمو: يستمد النموذج افتراضاته من طبيعة العلاقة بين الأرباح المستقبلية والفرص الاستثمارية المتاحة، إذ إن الزيادة في الأرباح المستقبلية ترتبط بمدى توفر الفرص الاستثمارية المستقبلية، الفرص التي يكون لها صافي قيمة الحالية موجب، تجعل من زيادة سعر السهم تعكس كافة حقائق الاستثمارات المخططة، والتي توفر معدل عائد متوقع اكبر من معدل العائد المطلوب نتيجة زيادة المنافع المتحققة من تلك الاستثمارات في ضوء القيمة الحالية لفرص النمو وفي مثل هذه العلاقة يعد قرار المبادلة بين توزيع الأرباح واحتجازها يتحدد باتجاهات الإدارة نحو الفرص الاستثمارية المتاحة أمامها. (عبد العال، 2006).

2.2 مفهوم جودة التقارير المالية:

تعتبر الجودة أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في رفع روح التنافس بين الشركات والمصانع والخدمات المختلفة، وبالتالي النظر إلى وعي المستهلكين في اختيار الخدمات ذات الجودة الأفضل، وزاد الاهتمام بحوكمة الشركات وخاصة من الناحية المحاسبية والمالية والاقتصادية والمتعلقة بإعداد التقارير والقوائم المالية المفصح عنها، وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير، لذلك فإن الالتزام بتحقيق الجوانب الفكرية للحوكمة سوف ينعكس بشكل مباشر على تلك التقارير، وبالتالي فإن العلاقة بين النظام المحاسبي وجودة التقارير المالية هي علاقة وثيقة الصلة

بالعملية الإدارية (أحمد، 2003). وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها (حماد، 2014).

3.2 أهمية التقارير المالية:

- يعتبر تقرير المراجع بمثابة الوثيقة المكتوبة والتي يجب الرجوع إليها لتحديد مسؤولية مراجع الحسابات القانونية وكذلك مسؤوليته المهنية أمام المجتمع (عبد الفتاح، 2007).
- تقرير المراجعة له أهمية خاصة لمراجع الحسابات نفسه بإعتباره المنتج النهائي لعملية المراجعة والمؤشر على إنتاجه لعمله وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها (محمد، 2005).
- يبحث تقرير مراجع الحسابات على القوائم المالية للوحدة الاقتصادية قيمة مضافة لجميع أصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية.

- إن التقارير المالية تعطي مؤشراً على مدى وفاء الإدارة العليا للوحدة الاقتصادية محل المراجعة بمسؤولياتها في إدارة الموارد الاقتصادية للوحدة ومدى التزامها بالمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية في إعداد التقارير المالية (راضي، 2015).

4.2 أنواع التقارير المالية:

- تقارير خاصة (أو داخلية): وهي التقارير التي تعد خصيصاً لتحقيق هدف معين أو بناءً على طلب محدد، وفي العادة تكون تقارير داخلية لخدمة إدارة المنشأة أو أصحابها، وليس هناك عدد أو شكل محدد لها وهي تختلف باختلاف الغرض منها (بوعشة، 2009).

- تقارير عامة (أو خارجية): وهي التقارير ذات الغرض العام، التي تعد لخدمة أطراف مختلفة خارج المنشأة، عادة ما يكون لهم اهتمامات مختلفة، ويلتزم مع هذه التقارير مجموعة من معايير المحاسبة والمراجعة والمعايير المهنية الأخرى، ومن أهم التقارير ذات الغرض العام التقرير السنوي الذي ينشر في نهاية السنة المالية، وتختلف إلزامية نشر بعض

معلوماته وقوائمه المالية من دولة إلى أخرى حسب التشريعات والقواعد المهنية المعمول بها في الدولة. وبوجه عام فإن التقرير السنوي على القوائم المالية والملاحظات المرفقة بها وبعض المعلومات الأخرى مالية وغير مالية (نعيم، 2009).

3. الدراسة الميدانية

1.3 إجراءات الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى الحصول على اثر المحاسبة علي القيمة العادلة في تحسين جودة معلومات التقارير المالية من خلال استطلاع آراء الأطراف ذات العلاقة أولاً: مجتمع الدراسة:

حدد الباحث مجتمع الدراسة كمصدر للحصول على البيانات ويعني جميع المفردات التي يسعى الباحث أن يُعمم عليها نتائج مشكلة الدراسة، ويتمثل مجتمع الدراسة في عدد من مدراء الإدارات والموظفين ببنك المزارع التجاري، وتم تقدير عينة بعدد (30) فرداً.

ثانياً: عينة الدراسة:

قام الباحث بإختيار عينة الدراسة بحيث تشمل الأطراف المعنية والمهتمة بموضوع الدراسة وبما يتوافر لها من الخبرة العلمية والعملية، تم تحليل العينة عبر برنامج spss الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (من خلال عينة طبقية عشوائية). عيه قام الباحث بتوزيع عدد (30) استمارة استبيان على الفئات المستهدفة المطلوبة تم استردادها كاملة بنسبة (100%).

ثالثاً: أداة الدراسة:

اعتمدت الباحثة على الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة الدراسة وأحتوى الاستبيان على قسمين رئيسين:

القسم الأول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي على بيانات حول النوع، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، المؤهل العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة.

القسم الثاني: يتضمن عبارات الاستبيان على عدد (20) عبارة تُحلل وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، لا أدرى، لا أوافق، لا أوافق بشدة) وتم توزيع هذه العبارات على محاور الدراسة.

رابعاً: الثبات والصدق الإحصائي:

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة. أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة منها الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح.

2.3 تحليل الدراسة الميدانية:

تم تحليل الدراسة الميدانية على قسمين:

القسم الأول: البيانات الشخصية:

جدول رقم (1): المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة

النسبة	التكرار	العمر
56	14	بكالوريوس
20	5	دبلوم عالي
12	3	ماجستير
4	1	دكتوراه
8	2	اخرى
100	25	Total

المصدر: بيانات الإستمابة، 2024

يتضح من الجدول (1) أن نسبة (56%) من حملة البكالوريوس ونسبة (20%) دبلوم عالي ونسبة (12%) من حملة الماجستير ونسبة (4%) دكتوراه ونسبة (8%) أخرى.

جدول رقم (2): التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة

النسبة	التكرار	المسمى الوظيفي
56	14	محاسبة

32	8	ادارة اعمال
12	3	مراجعة
100	25	Total

المصدر: بيانات الإستهانة، 2024م

يتضح من الجدول (2) أن نسبة (56%) من تخصص محاسبة ونسبة (32%) من تخصص ادارة اعمال ونسبة (12%) يعملون في وظيفة مراجعة.

جدول رقم (3): المؤهل المهني لأفراد عينة الدراسة

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
0	0	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية
0	0	زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية
0	0	زمالة المحاسبين القانونيين العربية
4	1	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية
96	24	اخرى
100	25	Total

المصدر: بيانات الإستهانة، 2024م

يتضح من الجدول رقم (3) أن معظم المبحوثين غير حاصلين علي الزمالة.

جدول رقم (4): المسمي الوظيفي لأفراد عينة الدراسة

النسبة	التكرار	التخصص
16	4	محاسب
4	1	نائب مدير
8	2	مراجع داخلي
4	2	مراجع خارجي
8	2	محلل مالي
56	14	اخرى
100	25	Total

المصدر: بيانات الإستهانة، 2024م

يتضح من الجدول (4) أن نسبة (16%) يعملون في وظيفة محاسبة ونسبة (4%) نائب مدير ونسبة (8%) مراجع داخلي ونسبة (4%) مراجع خارجي ونسبة (8%) محلل مالي ونسبة (56%) من تخصصات أخرى.

جدول رقم (5): سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة

النسبة	التكرار	سنوات الخبرة
48	12	أقل من 5 سنة
20	5	5 وأقل من 10 سنة
8	2	10 وأقل من 15 سنة
24	6	15 وأقل من 20 سنة
100	25	Total

المصدر: بيانات الإستمارة، 2024م

يتضح من الجدول رقم (5) أن نسبة (48%) لديهم خبرة أقل من 5 سنوات ونسبة (20%) لديهم خبرة بين 5 وأقل من 10 سنة ونسبة (8%) لديهم خبرة بين 10 إلى 15 سنة ونسبة (24%) لديهم خبرة بين 15 إلى 20 سنة.

القسم الثاني: الإحصاء الوصفي لمحاور الدراسة:

سوف يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات محاور الدراسة ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة (3) حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة أكبر من الوسط الفرضي (3)، وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي، وفيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات التي تقيس وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم. وفيما يلي الإحصاء الوصفي لجميع محاور الدراسة:

جدول رقم (6): الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الأولى

عبارات الفرضية	الوسط	الانحراف	قيمة كاي	النتيجة
يستخدم البنك الاسعار الجارية لقياس القيمة العادلة للأصول.	4.2000	.70711	27.280 _a	قبول

قبول	19.480 b	.66583	4.1200	يستخدم البنك اسعار السوق الجارية لقياس القيمة العادلة للالتزامات.
قبول	14.560 b	1.06145	3.7200	يعتمد البنك علي متوسط الاسعار مع الاخذ في الاعتبار أي عوامل اخري لها تأثير في تحديد القيمة العادلة.
قبول	27.160 b	.50990	4.5200	يوجد عدد كبير من حجم المعاملات مع حرية التحرك في السوق.
قبول	27.160 b	50990.	4.5200	يستطيع البنك ان يحقق توازن قوي العرض لتناسب درجة المخاطرة.

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

يتضح من الجدول (6) ما يلي:

- بلغت قيمة مستوي الدلالة (كأى تربيع) للعبارة الأولى (000) اقل من القيمة الجدولية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.2000) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (يستخدم البنك الاسعار الجارية لقياس القيمة العادلة للأصول).
- بلغت قيمة مستوي الدلالة (كأى تربيع) للعبارة الثانية (000) اقل من القيمة الجدولية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.1200) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (يستخدم البنك اسعار السوق الجارية لقياس القيمة العادلة للالتزامات).
- بلغت قيمة مستوي الدلالة (كأى تربيع) للعبارة الثالثة (000) اقل من القيمة الجدولية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.7200) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (يعتمد البنك علي متوسط الاسعار مع الاخذ في الاعتبار أي عوامل اخري لها تأثير في تحديد القيمة العادلة).

- بلغت قيمة مستوي الدلالة (كاي تربيع) للعبارة الرابعة (000) اقل من القيمة الجدولية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.5200) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (يوجد عدد كبير من حجم المعاملات مع حرية التحرك في السوق).

بلغت قيمة مستوي الدلالة (كاي تربيع) للعبارة الخامسة (000) اقل من القيمة الجدولية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.5200) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (يستطيع البنك ان يحقق توازن قوي العرض لتناسب درجة المخاطرة).

جدول رقم (7): الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية

عبارات الفرضية	الوسط	الانحراف	قيمة كاي	النتيجة
يستخدم البنك مدخل الدخل لقياس القيمة العادلة.	4.1200	.52599	40.400 ^a	قبول
يقوم البنك بقياس الدخل المستقبلي وفق ظروف السوق الجارية بشكل موضوعي.	4.3600	70000.	25.200 ^b	قبول
يقوم البنك بتحديد معامل خصم باستخدام سعر خصم مساوي لمعدل الفائدة المساند في السوق	3.9200	.57155	25.200 ^a	قبول
حساب صافي الربح المتوقع للأصول الملموسة بنفس القدر للأصول غير الملموسة.	4.0800	.70238	30.200 ^b	قبول
يقوم البنك بالافصاح عن طريقة حساب القيمة العادلة بالارباح والخسائر.	4.0800	.70238	30.200 ^b	قبول

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2024

يتضح من الجدول (7) ما يلي:

- بلغت قيمة مستوي الدلالة (كاي تربيع) للعبارة الأولى (000) اقل من القيمة الجدولية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.1200) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (يستخدم البنك مدخل الدخل لقياس القيمة العادلة).

- بلغت قيمة مستوي الدلالة (كاي تربيع) للعبارة الثانية (000) اقل من القيمة الجدولية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.3600) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (يقوم البنك بقياس الدخل المستقبلي وفق ظروف السوق الجارية بشكل موضوعي).

- بلغت قيمة مستوي الدلالة (كاي تربيع) للعبارة الثالثة (000) اقل من القيمة الجدولية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.9200) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (يقوم البنك بتحديد معامل خصم باستخدام سعر خصم مساوي لمعدل الفائدة المساند في السوق).

- بلغت قيمة مستوي الدلالة (كاي تربيع) للعبارة الخامسة (000) اقل من القيمة الجدولية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.0800) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (يقوم البنك بالافصاح عن طريقة حساب القيمة العادلة بالارباح والخسائر).

جدول رقم (8): الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثالث

عبارات الفرضية	الوسط	الانحراف	قيمة كاي	النتيجة
----------------	-------	----------	----------	---------

قبول	27 .280 ^a	.70711	4.2000	يقوم البنك بتعديل القيمة الدفترية للاصول والموجودات المختلفة بنسبة التضخم السنوي.
ق بول	19 .480 ^b	.6 6583	4.1200	يقوم البنك بمراجعة تعديل القيمة الدفترية للاصل لحل مشكلة التقادم التكنولوجي
ق بول	14 .560 ^b	1. 06145	3.7200	يقوم البنك بحساب القيمة الدفترية للاصول الملموسة فقط واستبعاد الاصول غير الملموسة
قبول	27.160 ^b	.50990	4.5200	يقوم البنك بالاستعانة بخبراء عند استخدام صافي القيمة الاستبدالية لتقليل احتمال خطأ التقدير الشخصي.
قبول	27.160 ^b	.50990	4.5200	يفصح البنك عن ارباح اعادة التقدير بالقيمة العادلة .

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2024

يتضح من الجدول (8) ما يلي:

- بلغت قيمة مستوي الدلالة (كاي تربيع) للعبارة الأولى (000) اقل من القيمة الجدولية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.2000) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (يقوم البنك بتعديل القيمة الدفترية للاصول والموجودات المختلفة بنسبة التضخم السنوي).

- بلغت قيمة مستوي الدلالة (كاي تربيع) للعبارة الثانية (000) اقل من القيمة الجدولية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.1200) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (يقوم البنك بمراجعة تعديل القيمة الدفترية للاصل لحل مشكلة التقادم التكنولوجي

- بلغت قيمة مستوي الدلالة (كاي تربيع) للعبارة الثالثة (000) اقل من القيمة الجدولية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.7200) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (يقوم البنك بحساب القيمة الدفترية للاصول الملموسة فقط واستبعاد الاصول غير الملموسة).

- بلغت قيمة مستوي الدلالة (كاي تربيع) للعبارة الرابعة (000) اقل من القيمة الجدولية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.5200) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (يقوم البنك بالاستعانة بخبراء عند استخدام صافي القيمة الاستبدالية لتقليل احتمال خطأ التقدير الشخصي).

- بلغت قيمة مستوي الدلالة (كاي تربيع) للعبارة الخامسة (000) اقل من القيمة الجدولية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.5200) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (يفصح البنك عن ارباح اعادة التقدير بالقيمة العادلة).

جدول (9) الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الرابع

عبارات الفرضية	الوسط	الانحراف	قيمة كاي	النتيجة
يقوم البنك بالإفصاح عن بيانات الإيرادات الدورية للتقارير المالية.	4.1200	.52599	40.400 ^a	قبول
يقوم البنك بتحديد قواعد القياس والإفصاح عن العمليات والأحداث المالية.	4.3600	.70000	25.200 ^b	قبول
يقوم البنك بتطبيق المعايير الرقابية عند اعداد التقارير المالية لضبط العمل المحاسبي.	3.9200	.57155	25.200 ^a	قبول

يقوم البنك بتوفير معلومات عن الوضع المالي الحقيقي عن فترة مالية قصيرة.	4.0800	.70238	30.200 ^b	قبول
يقوم البنك بإرفاق الإيضاحات التفسيرية لبيانات التقارير المالية.	4.0800	.70238	30.200 ^b	قبول

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2024

يتضح من الجدول (9) ما يلي:

- بلغت قيمة مستوي الدلالة (كأى تربيع) للعبارة الأولى (000) اقل من القيمة الجدولية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.1200) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (يقوم البنك بالإفصاح عن بيانات الإيرادات الدورية للتقارير المالية).
- بلغت قيمة مستوي الدلالة (كأى تربيع) للعبارة الثانية (000) اقل من القيمة الجدولية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.3600) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (يقوم البنك بتحديد قواعد القياس والإفصاح عن العمليات والأحداث المالية).
- بلغت قيمة مستوي الدلالة (كأى تربيع) للعبارة الثالثة (000) اقل من القيمة الجدولية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.9200) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (يقوم البنك بتطبيق المعايير الرقابية عند اعداد التقارير المالية لضبط العمل المحاسبي).
- بلغت قيمة مستوي الدلالة (كأى تربيع) للعبارة الرابعة (000) اقل من القيمة الجدولية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.0800) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (يقوم البنك بتوفير معلومات عن الوضع المالي الحقيقي عن فترة مالية قصيرة).

- بلغت قيمة مستوي الدلالة (كاي تربيع) للعبارة الخامسة (000) اقل من القيمة الجدولية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.0800) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (يقوم البنك بإرفاق الإيضاحات التفسيرية لبيانات التقارير المالية).

4. النتائج

1. تبين من واقع تحليل البيانات ان البنك يستخدم الأسعار الجارية لقياس القيمة العادلة للأصول.
2. اتضح من واقع تحليل البيانات ان البنك يستخدم اسعار السوق الجارية لقياس القيمة العادلة للالتزامات.
3. يعتمد البنك علي متوسط الأسعار مع الاخذ في الاعتبار أي عوامل اخري لها تأثير في تحديد القيمة العادلة
4. أثبتت نتائج الدراسة انه يوجد عدد كبير من حجم المعاملات مع حرية التحرك في السوق.
5. اتضح من واقع تحليل البيانات ان البنك يستطيع ان يحقق توازن قوي العرض لتناسب درجة المخاطرة.
6. اثبتت نتائج الدراسة ان البنك يستخدم مدخل الدخل لقياس القيمة العادلة.
7. يقوم البنك بقياس الدخل المستقبل يوفق ظروف السوق الجارية بشكل موضوعي.
8. يقوم البنك بتحديد معامل خصم باستخدام سعر خصم مساوي لمعدل الفائدة المساند في السوق.

5. التوصيات

1. ضرورة الاهتمام بالتطبيق الفعلي لمفهوم القيمة العادلة لما لها من مميزات في القياس والإفصاح المحاسبي.

2. التمسك بمنهج القيمة العادلة في معالجة المشاكل المحاسبية ذات العلاقة بالاعتراف والقياس والإفصاح لدى إعداد البيانات المالية.
3. ضرورة قيام المؤسسات بتوفير نظرة أكثر دقة للوضع الفعلي للمنشآت الاقتصادية ليسهم في تحسين جودة معلومات التقارير المالية.
4. العمل على تخفيض مخاطر الاستثمار للمساهمة في تحسين جودة معلومات التقارير المالية.
5. ضرورة اعتماد المؤسسات على أسلوب التحليلات المالية وفق القيمة العادلة لتحقيق جودة التقارير المالية.
6. العمل على اجراء مقارنات بين البنود وفق القيمة العادلة والتكلفة التاريخية لينعكس على تحسين جودة المعلومات المالية.
7. ضرورة قيام المؤسسات بالتعبير العادل للقوائم المالية والتدفقات النقدية ليساهم في تحسين جودة المعلومات المالية.

6. المراجع

- نور أحمد محمد وآخرون(2008)، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- لطفي، أمين السيد أحمد(2007)، نظرية المحاسبة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- عبد العال، حماد طارق (2006)، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الأدوات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- خالد، الخطيب(2011)، المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، دمشق.
- نعيم، دهش(2004)، اتجاه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة، المؤتمر العلمي السادس تحت شعار، المحاسبة في خدمة الاقتصاد، عمان، الأردن.

- طارق، عبدالعال حمادة(2011)، المحاسبة الابتكارية دوافعها وأساليبها وآثارها، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- الصحن، عبدالفتاح محمد(2007) وآخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر.
- عطا الله وراد خليل، محمد عبدالفتاح العشماوي(2008)، الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، دمشق.
- أبونصار، وجمعة حميدات(2009)، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية، ط2، دار وائل للنشر، عمان.
- راضي، محمد سامي(2015)، تحليل التقارير المالية، جامعة طنطا، كلية التجارة، مصر.
- محمد، علي إبراهيم(2010)، الإدارة المالية المتقدمة، دار ثراء للنشر والتوزيع، عمان.
- محمد مصطفى سليمان(2009)، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر.
- نعيم، سابا فوزي(2009)، الأزمة المالية العالمية، صمود محاسبة القيمة العادلة، دار الإشعاع، عمان.
- ابراهيم، عيد موسى، زيد عائد مردان(2009)، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، الكوفة، الكلية التقنية، العدد 25، العراق.
- مرعي، أحمد هريدي محمد(2012)، طرق القياس المحاسب وأثرها على جودة التقارير المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، والعدد 4 ، المجلد 3، مصر.
- جمال، سعد خطاب(2007)، تأثير قياس القيمة العادلة للأصول المستحوذ عليها والالتزامات المعتمدة عن نشاط توريق الديون على المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمخاطر

الائتمانية، جامعة المنوفية، كلية التجارة، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، العدد الثالث، القاهرة.

- حمادة، رشا (2014)، قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة الأردن، المجلد 10، العدد 4، الأردن.
- السيد، شحاتة (2008)، إطار مقترح للمحاسبة عن عمليات توزيع الأصول المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية والدولية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمي، دراسة نظرية وميدانية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثالث، مصر.

- سلامة، صلاح حسن علي (2011)، مؤشر مقترح لقياس وتقييم مستوى جودة التقارير المالية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 2، الجزء 2، 2011م، مصر.

- القشي، ظاهر شاهر (2014)، واقع ومعوقات ومعوقات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وسبل الحد منها في المؤسسات الجزائرية، رؤية اقتصادية، جامعة جدارة، العدد السادس، الجزائر.

- درويش، عبد الناصر محمد (2008)، تقييم اتجاهات التنبؤ في تطبيق معايير المحاسبة في إعداد البيانات الخاصة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر.

- محمد، محمد عبد القادرة الديسبي (2005)، إطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجعة في تحقيق جودة التقرير المالي، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 29، العدد الأول، مصر.